كلية التربية
قسم أصول التربية

مؤشرات الأداء مدخلا لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة

إعداد

د/ وائل وفيق رضوان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

د/ نيللي السيد عاشور
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية –جامعة دمياط

ماجدة أحمد سلامة طه
رئيس قسم تنسيق التعليم العام
بإدارة دمياط الجديدة التعليمية

١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠ م

مؤشرات الأداء مدخلا لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة

– مقدمة :

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ظهر عديد من التغيرات المحلية والعالمية، ساهمت في ظهور نظام عالمي جديد ، وفرضت تلك التغييرات الكثير من التحديات المعاصرة انعكاسات على كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي قبل العالمي ، دفعت معظمها لتطوير أنظمتها التعليمية ، فلم يعد التعليم في ظل هذه التحديات مجرد خدمة اجتماعية تُقَدم إلى المجتمع ، بل أصبح له قيمة اقتصادية ، تحقق بالاستثمار البشري عائدا اقتصاديا يعود على الفرد والمجتمع إذا ما احسن استثماره ، ومن هنا تبرز أهمية المؤشرات لأي نظام يرنو لبناء قدرات جديدة وتحديد درجة تطوره بحسن استغلال الاحصائيات والبيانات المتوفرة لديه، مع تفسيرها لتوفير مؤشرات جيدة يستدل بها المسئولون عن تطوير النظام التعليمي من حيث تنفيذ السياسات التعليمية، وحساب تكلفتها ونتائجها الفعلية، ونظرا لأن تنافسية التعليم تتم من خلال معطيات رقمية ، لذا يتعين أن تصبح المؤشرات لغة مشتركة بين قطاع التعليم بأكمله حتى يتمكن الجميع من فهم هذه اللغة انطلاقا من الوزير والطلبة وانتهاءً بباقي المواطنين(١).

ولضمان فرص تعليم موحد توفره الدولة كحق انساني لكل أبناء المجتمع دون تمييز يجب اخضاع مرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة للمراجعة المستمرة ، كحتمية تقتضيها متطلبات تطوير تلك المرحلة، التي أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجودة في أداء وظائفها في مواجهة التحديات المحلية والعالمية(٢) .

من هنا يهتم صناع السياسة التعليمية بتطوير نظام مؤشرات التعليم الذي يوفر صورة صادقة ودورية لوضع التعليم في المدارس، والذي يُمكن من توفير قاعدة ثابتة لتقييم التحسن التعليمي ، فمن الضروري تحديد وتقييم وملاحظة جودة التعليم، ونواتج التعلم،

والتجهيزات المدرسية، والدعم الاجتماعي، والعلاقة بين التعليم والإنتاجية الاقتصادية، والعدالة في التعليم[٣].

فالمؤشرات التعليمية تساعد صانعي السياسة التعليمية، في تقويم أداء الطالب وتقييم أداء المؤسسة التعليمية، ومراقبة عمل أنظمة التعليم، والتخطيط والإدارة الفعالة للموارد والخدمات التربوية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، كما أنها تؤثر في تشكيل السياسة التعليمية وتساهم في وضع قوانين عامة لأنظمة التعليم[٤].

لذا جاءت البحث الحالي لإلقاء الضوء علي مؤشرات الأداء التعليمية، ومدي أهميتها كمدخل في تطوير التعليم الأساسي بمصر للتغلب على التحديات المعاصرة .

مشكلة الدراسة:

يُعد التعليم الركيزة الأساسية للنهوض بالمجتمع المصري من عثراته ، فلن يحدث أي تطور أو تقدم في البلاد دون وجود تعليم حقيقي يساعد في إعداد الموارد البشرية التي تستغل الامكانات المادية وتحولها إلى طاقات هائلة تسهم في نهضة هذا المجتمع تجعل مصر في مصاف الدول المتقدمة ، ويعتبر التعليم وبصفة خاصة التعليم الأساسي قضية مجتمعية هامة[٥] ، تسعى مصر لتطويره لمواجهة التحديات المحلية والعالمية إلا أن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم الأساسي في مصر تعوق تطويره ، مما يستوجب ضرورة التطوير المستمر لتلك المرحلة الهامة من سلم التعليم المصري لإعداد انسان أكثر ابداعا وابتكارا وقدرة على التعامل مع متطلبات العصر، باستخدام مؤشرات الأداء التعليمية تساعد صانعي السياسات التعليمية الاحتكام إلى معطيات موضوعية، تساعدهم على اتخاذ قرارات صائبة، وانتهاج سياسات رشيدة.[٦]

من هنا تبلورت مشكلة الدراسة في تحديد أهمية مؤشرات الأداء كمدخل لتطوير التعليم الأساسي بمصر في التساؤل الرئيس التالي :

س : ما أهم متطلبات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي في مصر لمواجهة التحديات المعاصرة ؟

وتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي :

١. ما الاطار الفكري لمؤشرات الأداء ؟

٢. ما أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الأساسي بمصر؟

٣. ما أهم معوقات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر؟

٤. ما آليات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة ؟

أهداف البحث:

تحدد الهدف الرئيس للدراسة في البحث عن متطلبات استخدام مؤشرات الأداء مدخلا لتطوير التعليم الأساسي في مصر لمواجهة التحديات المعاصرة .

وعلى هذا تحددت الأهداف الفرعية للدراسة فيما يلي:

١. التعرف على الاطار الفكري لمؤشرات الأداء .

٢. التعرف على أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الأساسي بمصر.

٣. التعرف على أهم معوقات استخدام مؤشرات الأداء في تطوير التعليم الأساسي في مصر.

٥. التوصل لآليات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة.

أهمية البحث:

وتتمثل أهمية البحث الحالي ومبرراته الأساسية في معالجته لواحدة من أهم قضايا النظم التعليمية المعاصرة، وهي مؤشرات الأداء ، وتطوير التعليم الأساسي بمصر ، كما تتضمن أهمية الدراسة البحث عن كيفية استخدام مؤشرات الأداء كمدخل لتطوير التعليم الأساسي لمواجهة التحديات المعاصرة .

وتتضح أهمية الدراسة الحالية فيما يلى:

١. طبيعة المرحلة الراهنة التي تفرض علينا الاهتمام بتطوير التعليم الأساسي بمصر موضوع الدراسة .

٢.الارتقاء بمخرجات التعليم الأساسي بمصر بحيث تلبي حاجات تنمية المجتمع وتقدمه.

٣.توحيد معايير رقابة وتقييم التعليم بمصر باستخدام نظام لمؤشرات الأداء التي تلعب دورا محوريا في منظومات الرقابة الأكثر فاعلية حول العالم.

٤.قد يستفيد من هذه الدراسة كل من:

-الطالب ، مخططو برامج تطوير التعليم الأساسي ، المجتمع: بالتركيز على ضرورة اكتساب خريجي التعليم الأساسي للمهارات الأساسية التي تمكنهم من مواجهة التحديات المستقبلية التي ستفرضها التحديات المعاصرة .

منهج البحث:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي[٧] ، باعتباره أكثر المناهج البحثية ملاءمة لطبيعة الموضوع، حيث إن هدفه لا يتوقف عند وصف الظاهرة أو المشكلة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى تفسير الظاهرة وتحليلها وتطويرها ومقارنتها بنتائج الدراسات والبحوث في هذا المجال للوصول إلى تعميمات مقبولة .

مصطلحات البحث:

مؤشرات الأداء :Performance Indicators

– هي نظام تقييمي مستمر يمكن أن يتم من خلاله مراقبة ومتابعة أداء المدارس يوميا وتحديد أوجه القصور أو نقاط الضعف ومعالجتها من أجل التطوير والتنمية.[٨]

– كما أنها تعتبر أسلوبا لقياس فاعلية النظام التربوي ومدى تحقيقه لأهدافه عن طريق تشخيص الواقع واستشراف المستقبل وتصحيح المسار[٩]

– تتبنى الدراسة الحالية مفهوما لمؤشرات الأداء بأنها: أداة قياس وتقويم متقدمة على المستويين الكمي والنوعي في شكل نسب مئوية تساعد متخذ القرار على التقييم والتقويم والتخطيط ، من خلال تتبع الأداء خلال فترة زمنية للتعرف على مدى التقدم نحو مستويات الأداء المتفق عليها وتحقيق الأهداف المرسومة.

التعليم الأساسي : Basic Education

هي المرحلة التي تضمنها قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في مادته الخامسة عشر، بأنه حق لجميع الأطفال المصريين الذين بلغوا سن السادسة من عمرهم ، و تلتزم الدولة بتوفيره لهم ، ويُلزم أولياء الأمور بتنفيذه على مدار مدة تسع سنوات دراسية ، يتولى المحافظون في كل دائرة اختصاصه بإصدار القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة .(١٠)

وفى مصر تم تعريف التعليم الأساسي بأنه : " تعليم موحد توفره الدولة لجميع الأطفال ممن هم سن المدرسة ، مدته تسع سنوات يقوم على توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية من المعلومات والمعارف والمهارات ، وتنمية الاتجاهات والقيم التي تمكن المتعلمين من الاستمرار في التعليم والتدريب وفقاً لميولهم واستعدادهم وقدراتهم التي يهدف هذا التعليم إلى تنميتها لمواجهة تحديات وظروف الحاضر وتطلعات المستقبل ، في إطار التنمية المجتمعية الشاملة."

بنية الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تسير الدراسة وفق **المحاور التالية :**

المحور الأول: الاطار الفكري لمؤشرات الأداء.

المحور الثاني:أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الأساسي في مصر.

المحور الثالث: أهم معوقات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر.

المحور الرابع : آليات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة.

المحور الأول : الاطار الفكري لمؤشرات الأداء:

ترى بعض الدراسات [١١] : أن مؤشرات الأداء "مقاييس للسمات الوظيفية والإجرائية المختلفة للمؤسسات والنظم، كما أنها تمثل قواعد واضحة لتحديد طرق وأساليب تحقيق الأهداف والموضوعات التي يمكن تحقيقها".

وعند تناول **المعنى الاصطلاحي للمؤشرات التعليمية:** تعرف بأنها " أدوات للقياس والتشخيص بتقدير قيمة متغيرات النظام التعليمي سواء الكمية أو الكيفية بشكل مفرد أو بإدماج عدد من المتغيرات في نقطة معينة، أو في سلسلة زمنية أو مكانية، بشرط توافر الأسلوب العلمي في بنائها، وحساب قيمتها، مع توافر مواصفات القياس كالصدق والثبات". [١٢]

ويقصد بمؤشرات الأداء الرئيسية: أنها تلك المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس الأداء الكلي للمؤسسات والوحدات التابعة لها، فهي تعتبر share point[١٣] لتقييم التقدم المتحقق بشكل سريع باتجاه أهداف ويمكن قياسها عن طريق:

(مدى التقدم نحو أداء المهمة ، تخطي الحد الأدنى لإنهاء المهمة ، القيام بأداء المهمة بالشكل المطلوب ووفق الأهداف).

وبانتقال المؤشرات من العلوم الإنسانية إلى العلوم التربوية، نجد أن المؤشرات التربوية قد عالجت العديد من المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي ككل. وظل تطوير المؤشرات للانتقال بها من الاستخدام على المستوى الكبير "Macro"، إلى الاستخدام على المستوى الضيق "Micro"، أي من النظام التعليمي ككل، إلى تحديد مستوى الأداء على مستوى الوحدة التعليمية أو المدرسة.

وبالرغم من الاختلاف والتباين بين التعريف والمفهوم سواء من حيث العمومية لمؤشرات التعليم، أو الخصوصية لمؤشرات أداء وحدة النظام التعليمي كالمدرسة، يتضح أنه يوجد اتفاق على أن مؤشرات الأداء تعتبر وسيلة قياس يمكن استخدامها في إصدار حكم، أو إشارات واقعية، تستخدم كأنظمة إنذار مبكر تحذر من حدوث تدني بمستوى أداء النظم التربوية، وتساعد في مراقبة الممارسات التربوية لتحديد نقاط القوة والضعف في بنية النظام والممارسات التربوية داخله، في إطار سياق اجتماعي حاضن

للنظـام التعليمـي ، وبـذلك يمكـن اسـتخدام مؤشـرات الأداء كـأداة للفاعليـة التعليميـة والتحسين المدرسي.

وعلى ذلك يوجد اتفاق على أن مؤشرات الأداء وسيلة قياس يمكن استخدامها في التقييم ، وبذلك تعتبر مؤشرات الأداء أساسا يقدم إشارات حيوية وواقعية لمراقبة الممارسات التربوية ، لتحديد نقاط القوة والضعف في بنية النظام وبنية الممارسات التربوية داخله .

، وقد صنفت بعض الدراسات التربوية مؤشرات تقييم مستوى الجودة في مدارس التعليم العام في مصر كالتالي [١٤]:

- متابعة الأداء الأكاديمي للطالب.
- متابعة الأداء الأكاديمي للمعلم.
- متابعة الأداء الأكاديمي للمدرسة.
- جودة الادارة المدرسية.

ويمكن اجمال مؤشرات الجودة التي تسهم في تحسين العملية التعليمية في خمسة محاور كالتالي :

المحور الأول: مؤشرات مرتبطة بالطلاب من حيث الانتقاء ونسبتهم إلى المعلمين.

المحور الثاني: مؤشرات مرتبطة بالمعلمين من حيث حجمهم وكفايتهم المهنية.

المحور الثالث : مؤشرات مرتبطة بالمناهج الدراسية.

المحور الرابع : مؤشرات مرتبطة بالإدارة المدرسية.

المحور الخامس : مؤشرات مرتبطة بالإدارة التعليمية.

مما سبق يُلاحظ أن نظام المؤشرات مبدأً في التخطيط التربوي؛ حيث يساعد المخطط على تفسير البيانات، وعقد المقارنات، وفهم القضايا التربوية في تفاعلاتها الاجتماعية، ويتطلب ذلك مؤشرات اجرائية operationalized indicators لقياسها.

المحور الثاني : أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الأساسي في مصر.

تواجه الأنظمة التعليمية عديد من التحديات المعاصرة ، ما كان له أكبر الأثر علي تغيير الكيانات الثقافية للمجتمعات المختلفة، والدعوة الدولية للاهتمام بمرتكزات التنمية المستدامة الثلاثة " الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والبيئة "، الأمر الذي يحتم علي الدول المختلفة أن تظهر اهتمامًا متناميًا بنوعية أنظمة التعليم القومية لمواجهتها ، ومن أهم هذه التحديات مايلي:

اولا : العولمــة :

تعتبر العولمة من القوى الرئيسية التي تقود البشرية الآن نحو المستقبل ، وعلى الرغم من تعدد تعريفاتها إلا أنها تعتبر ظاهرة رأسمالية معاصرة ترتبط بمنظومتي الاقتصاد والمعلوماتية القائمة على ثورة الاتصالات ، لها أنماط متعددة وتستهدف تغييرات جذرية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا في المجتمع الدولي(١٥) ، بهدف بناء نظام عالمي يهدف لربط دول العالم وتوحيده ، وتتخذ العولمة أنماط وأشكال عدة منها : (العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الثقافية)، بهدف ذوبان ثقافات الدول القومية في الاطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول لصياغة ثقافة كونية موحدة تتخطى الحدود السياسية للدول فيما يُعرف بالقرية الكونية الواحدة.

ثانيا : الثورة المعلوماتية والتكنولوجية :

تعتمد الثورة المعلوماتية على المعرفة العلمية والاستخدام الأمثل للمعلومات ، حيث يقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل خمس سنوات، و ترتب علي تراكم الكم الهائل من المعارف والمعلومات، صعوبة توصيلها للأفراد، وأصبح من الأكثر أهمية تعليم الطلاب كيف يستغلون هذه المعلومات استغلالاً مفيداً، مع الاستجابة الفنية والمبدعة لها ، إلا أن السياسة التعليمية في مصر لم تستجب لتحديات الثورة التكنولوجية، و انعكس ذلك على النظام التعليمي في مصر ككل ، بضعف التواصل مع أبجديات مجتمع المعرفة وهو القطب التكنولوجي، وظهر

ذلك في عجز التعليم عن استثمار مهارات الطلاب وتوظيفها التوظيف التعليمي المرغوب فيه .[١٦]

أما الثورة التكنولوجية فهي مزيج من التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية ، يفرض على المجتمع العديد من التحديات أهمها حماية المجتمع من ظاهرة سيطرة التكنولوجيا على الحضارة والثقافة وما ارتبط معها من مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ، يأتي دور التربية في المحافظة على قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع مع قيادة التغيرات الحادثة في عالم اليوم بفعل الثورة التكنولوجية .

ثالثا : التحديات الاقتصادية :

والتي نشأت نتيجة تحول حركة الاقتصاد العالمي من اقتصاد كثيف الاستخدام لرأس المال البشري إلى اقتصاد قائم على المعرفة، الأمر الذي يحتم أن يكون نظام التعليم المصري مصدراً للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة للقوى العاملة.

رابعا: التحديات السياسية :

في ظل أزمة الديمقراطية من أجل المطالبة بمزيد من الحريات الأساسية، والمساواة، والمشاركة، وانتقال عدوى الإصلاح الديمقراطي إلى دول العالم الثالث ، يصبح من الضروري أن تهتم السياسة التعليمية بتنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحرية، والمواطنة، والتسامح، وقبول الآخر من أجل تحقيق التحول الديمقراطي على أسس سليمة ، وقد شهد المجتمع المصري حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ بدء ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ م من أجل تحقيق مطالب أنتجتها الثورة ، وهي: العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والأمن الاجتماعي و الاقتصادي، إلا أن جوهر الديمقراطية المساواة، واتاحة الفرصة المتكافئة أمام المواطنين لتحقيق ذواتهم وتنمية قدراتهم[١٧] ، وأمام تحديات التحول الديمقراطي التي تصاعدت أصبح من الضروري الاستجابة الرشيدة لتلك التحديات وما يرتبط بها.

خامسا : التحديات الاجتماعية

يرتبط السياق المجتمعي في مصر بمجموعة من المشكلات تتمثل فيما يلي :

أ- **الزيادة السكانية** : تمثل الزيادة السكانية في مصر تحدياً كبيراً ، إذ لم يتم استغلالها كثروة لرأس المال البشري ، ورغم نجاح السياسات التعليمية نسبياً في تحقيق نسبة مرتفعة من الاستيعاب ، إلا أنه يوجد ضعف في قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالتلاميذ حتى يكملوا مراحل التعليم الثلاث، وينعكس ذلك في ارتفاع إجمالي عدد الطلاب المتسربين من التعليم.

ب- **الأمية** : تحتاج مصر إلى مواجهة قضية الأمية بتجفيف منابعها خاصة منبع التسرب، وتطوير برامج تعليم الكبار ليكون تعليماً وظيفياً، وربط برامج محو الأمية بالتدريب المهني والتشغيل.(١٨)

ج- **تكافؤ الفرص التعليمية:** وتتم من خلال تنمية قدرات واستعدادات كل فرد تنمية متكاملة بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية للفرد على جميع المستويات.

د-**قضايا البيئة والصحة العامة** : تعتبر أخطار التلوث البيئي من أهم التحديات التي تهدد حياة وصحة الانسان ، فالبيئة السليمة مدخل أساسي من مداخل التنمية ، والعناية بها وحمايتها مسئولية مجتمعية ، فلا يمكن تحقيق التنمية في مجتمع يعاني من تدهور الموارد الطبيعية والبشرية ، ومن أبرز قضايا الصحة العامة ما يجتاح العالم من أوبئة ، تتمثل في ظهور فيروسات تنتشر بسرعة في أنحاء العالم وتسفر عن وفاة ملايين البشر، مثل انتشار انفلونزا الطيور وفيروس انفلونزا الخنازير ، و أحدثها جائحة فيروس (الكورونا) الذي يجتاح العالم الآن وتسبب في وفاة مئات الآلاف من البشر ، ولازال الخطر قائما .

المحور الثالث: معوقات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي في مصر :

يعاني التعليم الأساسي بمصر العديد من القضايا الملحة يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا : قضايا الإتاحة [١٩]

- نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي .
- مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي.
- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول– الفترات الدراسية .....).

ثانيًا: قضايا الجودة :

- تدنى جودة نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية وغياب المكون التكنولوجي فيها.
- ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية ، والتمكن من القراءة والكتابة والحساب والاتصال .
- غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها وخاصة في مجال العلوم الرياضيات واللغات، وتطوير الكتاب المدرسي والبدائل التقنية له.
- غياب الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.
- نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي نتيجة غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم ، مما نتج عنه تفشى مشكلة الدروس الخصوصية.
- ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية والمتمثل في (القصور في كل من الأداء المدرسي ، والانضباط والانتظام في المدارس ، وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب نتيجة انخفاض جاذبية المدرسة).
- غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب.
- غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي.

ثالثًا: قضايا البنية التنظيمية التعليمية:

- عدم كفاءة البنى التنظيمية لأجهزة التعليم، وغياب إعادة الهيكلة، وضعف التركيز على الأعمال الأساسية للتعليم.
- ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو المركزية واللامركزية.
- عدم التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بسبب ضعف نظم الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار.
- تعدد أنظمة التعليم ما بين الخاص والأجنبي وتعليم اللغات في التعليم العام.
- ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية ، ونتج عن ذلك ضعف نظم وآليات المحاسبة والمساءلة الخاصة بأداء المنظومة التعليمية ، مما يوضح أهمية استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر.

المحور الرابع : آليات استخدام مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة

يمكن استخدام مؤشرات الأداء في تطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة تحديات المستقبل من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : إحداث تطوير نوعي في مدخلات نظام التعليم وعملياته :

وذلك لتحسين نظام التعليم ومخرجاته إلى المستويات المنشودة لتنمية المجتمع المتعلم المنتج الساعي إلى الرقي والتقدم ، ويمكن احداث هذا التطور من خلال اربعة مداخل وهى :

المدخل الأول : تطوير المنهج الدراسي ، بأهدافه ومحتواه وطرائقه والمواد والوسائل المستخدمة في تطبيقه وتقويمه ، وما يقوم به المتعلم من تعليم وتعلم داخل المدرسة وخارجها ، ليكتسب خبرات جديدة ويتعلم كيف يفكر تفكيراً منظماً يؤدي به إلى التوصل إلى حلول للمشكلات ، بما ينمي لديه مهارات تمكنه من أداء عمل نافع منتج متقن .

المدخل الثانى : التنمية المهنية للقوى البشرية المشاركة في تطوير عملية التعلم والتعليم، وفي مقدمتها المعلمون ، ومعهم مديرو المدارس ومطورو المناهج والمختصون

التربويون في بقية المجالات ، بما يمكنهم من توظيف مصادر التعلم والتعليم وإدارتها وتقويمها بفعالية وكفاءة.

المدخل الثالث : تحديث نظام إدارة التعليم بمستوياتها المختلفة، ابتداء من المدرسة حتى الأجهزة المشرفة على التعليم ، بحيث يصبح استخدام سلطة الإدارة وآلياتها وسائل لتيسير حدوث التطوير واستمراره.

المدخل الرابع : ربط خطوات التطوير التربوي النوعي بالبحث العلمي الميداني ، بحيث تبنى عناصر التطوير على نتائج البحث والتجريب والتقويم ، وتتحدد اتجاهاته بمشاركة واسعة من القائمين والمعنيين بنتائجه من معلمين واختصاصيين ومشرفين وباحثين وإداريين وطلبة وأولياء أمورهم ، ومن مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة.

المحور الثاني : ضبط جودة مستوى التعليم من خلال تقويم العناصر الأربعة الآتية :

العنصر الأول : مخرجات التعليم ، وتتمثل في المستويات المعرفية والمهارية والأدائية للطلبة وكذلك مظاهر سلوكهم واتجاهاتهم وقدرتهم على التفكير المنظم وحل المشكلات .

العنصر الثانى : أداء المعلمين وسعيهم للتنمية المهنية المستمرة لديهم ، وكذلك مظاهر سلوكهم كمربين وقدوة للطلبة.

العنصر الثالث : أداء المدرسة كمؤسسة تربوية من حيث مناخها الاجتماعي والإداري وتنظيم بيئتها وإدارة مصادرها ، وتنمية مواردها البشرية والمادية.

العنصر الرابع : أداء إدارة نظام التعليم من حيث رسم السياسات التربوية الداعمة للتطوير التربوي والمحافظة على مرونة نظام الإدارة ، وتسهيل عمل المؤسسات التربوية وتحفيز العاملين فيها على زيادة الإنتاج وإتقان العمل.

المحور الثالث : الاهتمام بمعلم مرحلة التعليم الأساسي :

فنجاح التعليم الأساسي يعتمد إلى حد كبير على توافر المعلم المؤهل تأهيلاً جيداً ، ليتولى مسئولية النمو المتكامل الطالب في ظل مفهوم وأهداف التعليم الأساسي ، من حيث كونها مرحلة شاملة ومتكاملة تجمع بين النواحي النظرية والعملية ، مما يتطلب

ضرورة اعداد معلم التعليم الأساسي سواء في الحلقة الاولى " الابتدائية " أو المرحلة الثانية " الاعدادية " بصورة موحدة ومتكاملة" ، مع توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والسلوكيات اللازمة للمواطن من خلال :

١.تزويد التلاميذ بالمهارات العملية التي تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميادين التنمية.

٢.تنمية شخصية التلميذ ليكون : ايجابيا في التفكير والقول والعمل والتدريب على استخدام ما يكتسبون من معارف وخبرات في معالجة ما يقابلهم من مشكلات ، ويتصف بالواقعية من خلال الأنشطة ذات الصلة بحياتهم وبيئاتهم ، والتعاون من خلال ما يقوم به التلاميذ مع مدرسيهم من أنشطة مختلفة داخل حجرات الدراسة وخارجها.

٣.الارتقاء بصحة التلاميذ بتوفير التغذية والرعاية الصحية لهم.

٤.تكوين الاتجاهات الخلقية والروحية وقواعد السلوك السليم النابعة من أخلاقيات المجتمع وقيمه وثقافته.

٥.تطوير مناهج الرياضيات والعلوم من خلال تضمين مكونات البراعة والثقة الرياضية في عناصر خطة الدرس في برنامج تدريبي لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الاعدادية.

٦.مشاركة الأكاديمية المهنية للمعلمين في تصميم برامج تدريبية لمعلمي العلوم والرياضيات في ضوء الدراسات الدولية والبحث العلمي .

٧.الارتكاز في تقييم الطلاب على تعزيز الابداع والابتكار أكثر من مجرد حفظ المعلومات واسترجاعها بحيث توزع درجات تقييم الطالب كالتالي (٣٠% استرجاع معلومات ، ٣٠% تفكير ،٢٠% ابداع وابتكار ، ٢٠% أنشطة مجتمعية خارج المدرسة) .

٨.يتم مقارنة نتائج التقييم بين المدارس وبإشراف هيئة ضمان الجودة .

٩. العودة لتفعيل دور وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة في الاعلاء من قيمة العلم والتعلم بإقامة البرامج والمسابقات التنافسية الثقافية والعلمية والرياضية على جميع المستويات الوطنية وتحفيز مشاركة الطلاب معنويا وأدبيا وماديا .

١٠. تغيير ثقافة المجتمع ببناء ميثاق اجتماعي جديد للتعليم ؛ يعتمد على رؤية موحدة تعمل على تضافر الجهود في دعم (البرنامج الشامل لتطوير التعليم الحالي)[٢٠] ، والذي يهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عملية التدريس والتعليم وتقييم الطلاب وجمع البيانات.

١١.تعزيز الربط الشبكي في المدارس وتفعيل نظام إدارة التعلم (LMS)، والتي تم تفعيلها بنجاح في استكمال العام الدراسي **٢٠٢٠/١٩**، بأقل التكاليف، وحماية أبناءنا من تفشي وباء الكورونا.

١٢.زيادة الكفاءة الداخلية للنظام بخفض معدلات اعادة الصفوف والتسرب ، مع خفض وحدة التكلفة من حيث (خفض سعر المدخلات من كتب وبناء مدارس) يشارك فيها المجتمع المدني .

المراجـــــــــع

١. كويتي روجي فرانسوا: أهمية المؤشرات في مجال التعليم ومحدوديتها وطرق استعمالاتها المثلى، **المؤتمر الدولي حول تطوير التعليم الثانوي(التعليم الثانوي من أجل المستقبل)**، عمان، ٢٠٠٤ م، ص٦٧٦. متوفر على الموقع: http://search.mandumah.com/record/37448

٢. محمد صبري الحوت ، السيد علي السيد : دور المؤشرات التعليمية في تقويم الأداء التعليمي للمدرسة ، متوافر على الرابط بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ www.cemp.uoregon. edu/ pdf/digests/digest 150.pdf

٣. محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي : **التعليم والتنمية**، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٩٤.

٤. مجدي علي حسين الحبشي، "مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، ع٦٠، يوليه ٢٠٠٨، ص١٧٤.

٥. مصطفى محمد رجب : بعض الآثار السلبية لتطبيق مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج، ع٦٦، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٣.

٦. عدنان محمد قطيط : تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر"سيناريوهات بديلة" ، **المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"**، القاهرة ، ٢٠١٧، ص٨٥.

٧. ديولدب. فان دالين، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين : **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ٢٠١٠، ص٤٣٩.

٨. فيلومون آبي ساب وباتريك ألت: "**نظام المؤشرات في إدارة المدرسة الثانوية في فرنسا**"، مستقبليات، مج ٣/١، ع ٤، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١ م، ص٥٩٠.

٩. محمد بن سعود العوشن: المؤشرات التربوية الرئيسية لتقييم نظام التعليم العام في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،٢٠١٢م ، ص٢

١٠. صلاح الدين المتبولي : جهود اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣، ص٣٢ .

11. [1] –Ken Rowe and Denise Lievesley: Constructing and Using Educational Performance Indicators, 2002, p.p 6–7, At: www.acer.edu/ ,au.

١٢.مكتب التربية العربي لدول الخليج: المؤشرات وأهميتها في العملية التعليمية، متوافر على الرابط www.abegs.org/aprtal/

١٣.المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية (مفهوم وأهمية مؤشرات الأداء). متوافرة على الرابط بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣ www.hrdiscussion.comjl

١٤.محمود محمد حافظ : **مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية** ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ، دسوق ، ٢٠١٢، ص١٨.

١٥.نسرين طه عبد السميع الحلواتي : متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٢، ص ٣٢.

١٦.رضا عبد الستار ، فاتن عدلي : **دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الأن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة**"، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.٢٠١٠، ص١٩.

١٧.علي الدين هلال :" **النظام السياسي بين إرث الماضي وآفاق المستقبل**" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢٢.

١٨.الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، **الإحصاءات الدورية**، ٢٠١٤.

١٩.أمل بنت صريد بن سالم الهطالية : استراتيجية لتحقيق التميز بمدارس التعليم الساسي في سلطنة عمان باستخدام المؤشرات ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة دمياط ، ٢٠١٩، ص٨٥.

٢٠.المشروع القومي لإعادة صياغة المنظومة التعليمية في مصر، (اعتمده مجلس الوزراء وأعلن عنه الوزير في أغسطس٢٠١٧).